

تغريم وحدة تابعة سابقا لإيرباص 42 مليون دولار بشأن فساد في عقود سعودية



أصدرت محكمة بريطانية اليوم الأربعاء حكما بتغريم وحدة تابعة سابقا لشركة إيرباص أكثر من 30 مليون جنيه أسترليني (42 مليون دولار) بعد إقرارها بالذنب في اتهام بالفساد بشأن عقود لتقديم خدمات اتصالات عسكرية للحرس الوطني السعودي. وفي وقت سابق أبلغت شركة جي.بي.تي سيشال بروجكت ما نجمت، التي أوقفت عملياتها العام الماضي، محكمة ساوثوارك كراون في لندن إنها ستعترف بتهمة واحدة متعلقة بالفساد في عقود العمل بين ديسمبر كانون الأول 2008 ويوليو تموز 2010. وصدر القرار بمصادرة 20.6 مليون جنيه وتغريمها 7.5 مليون ومصاريف قدرها 2.2 مليون. ووصفت جماعة سبوتلايت كوربشن، النشطة بمجال مكافحة الفساد، هذا القرار الذي جاء بعد تحقيق استمر قرابة التسع سنوات بأنه "انتصار مذهل تحقق بشق الأنفس" لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا الذي باشر القضية. ووجه المكتب الاتهامات إلى جي.بي.تي وثلاثة أفراد في العام الماضي. وتأجلت محاكمة الأفراد إلى مايو أيار 2022. ولا يرتبط التحقيق باتفاق مقاضاة مؤجل بقيمة أربعة مليارات دولار بين إيرباص والسلطات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في 2020 بعد تحقيق استمر ثلاث سنوات في مزاعم بالرشوة والفساد بشأن مبيعات طائرات .

